

إطار نظري للبنوك التجارية

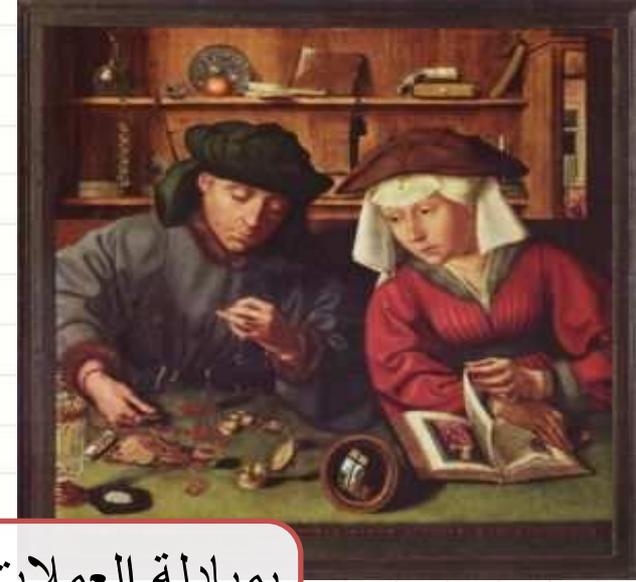


محتويات الملف

تمهيد

- تطور البنوك التجارية
- تعريف البنك التجاري
- أسس العمل المصرفي
- الأشكال المختلفة لتنظيم البنوك التجارية
 - نظام البنوك المنفردة
 - نظام البنوك ذات الفروع
 - نظام البنوك كشركات قابضة
- التحديات التي تواجه البنوك حالياً

مقدمة



التغطية الكاملة

- بمبادلة العملات الأجنبية بالعملات أو المسكوكات الوطنية
- المحافظة على ودائع الأفراد و السهر عليها

التغطية النسبية

- اصدار شهادات تفوق بكثير ما لديها من النقود المعدنية
- حصر عملية الإصدار في بنك واحد

مرحلة الاقراض

- البنوك تقرض الأفراد و المؤسسات من ودائع الأفراد و المؤسسات الموجودة لديها مقابل الحصول على فائدة



التطور التاريخي للبنوك التجارية

تطورت المصارف التجارية المعاصرة عن الصيارفة
والصاغة القدامى والمرابين وقد كان التجار رجال
الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة
بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة
لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة
الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال.

شهادات إيداع
اسمية

شهادات إيداع
لحامليها

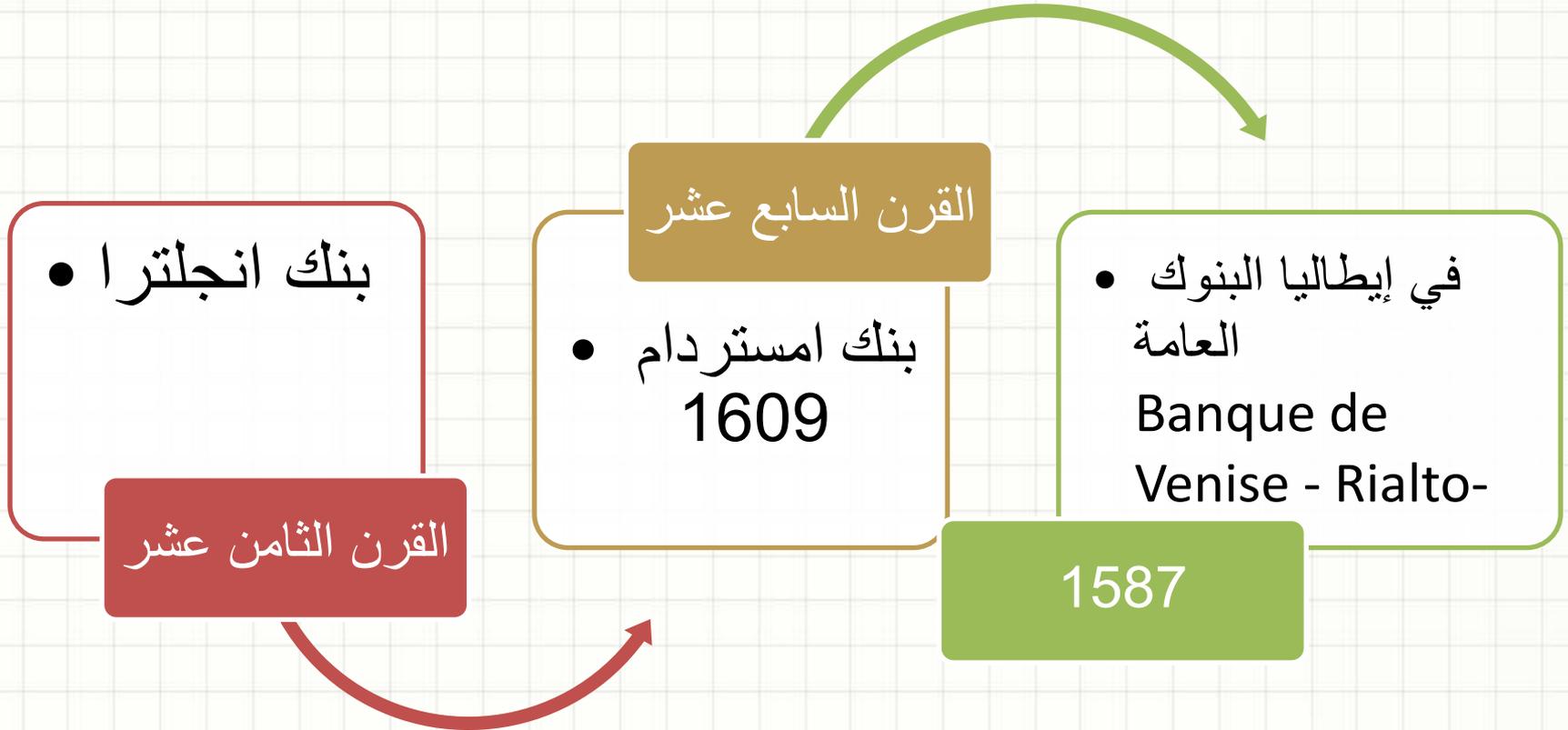


التطور التاريخي للبنوك التجارية

في حالة سحب المودع حقه أعطى الإيصال وأخذ ماله سواء أكان ذهباً أو مالا ومع مرور الزمن تكدست الأموال في خزائن الصاغة فقاموا بإقراضها مقابل فائدة فنشأة الوظيفة الثانية للمصارف وهي الإقراض

وبدأ هؤلاء الصاغة والصيافة والتجار بعد أن اتسعت أعمالهم يتخصصون تماماً في عمليات تلقي الودائع ومنح القروض وأطلقوا على أنفسهم لقب المصارف مما دل على ثورة في المجال النقدي والمصرفي .

التسلسل التاريخي للبنوك التجارية





تعريف البنك التجاري

- "بنك" من كلمة "banca" باللغة الإيطالية = الطاولة أو المنضدة التي كان التجار يتبادلون العملة فوقها
- هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية بالائتمان قصير الأجل، و يطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع





تعريف البنك التجاري

مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي و تطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل، و تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل و هذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى



خصائص البنوك التجارية

البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم في شكل ودائع جارية

خاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة

تمثل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و الحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها



**تقدير رحية المؤسسات
الاقراضية**

أسس العمل المصرفي

• الربحية

1

• السيولة

2

• الضمان

3

الربحية

النفقات الكلية

الإيرادات الإجمالية

المصروفات الإدارية
(التشغيلية و الفوائد
المدفوعة على الودائع)

الخسائر الرأسمالية
الناتجة عن انخفاض
القيمة السوقية لبعض
الأصول و
القروض المعدومة

نتائج عمليات الإقراض

الأرباح الرأسمالية
الناتجة عن ارتفاع
القيمة السوقية
لبعض الأصول

الرافعة المالية

إذا زادت إيرادات البنك
بنسبة X فإن الزيادة في
الأرباح تكون بنسبة أكبر

ميزانية مؤسسة اقتصادية

خصوم		أصول	
1000000	المساهمين	4500000	أصول ثابتة
4000000	أرباح محجوزة	3000000	مخزون
2000000	ديون قصيرة الأجل	2000000	أصول متداولة
3000000	ديون طويلة الأجل	500000	نقدية
10.000.000	المجموع	10.000.000	المجموع

ميزانية بنك تجاري

خصوم		أصول	
70.000.000	ودائع جارية	8000.000	سيولة
23.000.000	ودائع لأجل	60.000.000	قروض قصيرة الأجل
7000.000	حقوق الملكية	30.000.000	قروض طويلة الأجل
		2000.000	أصول ثابتة
100.000.000	المجموع	100.000.000	المجموع

تحليل نتائج الربحية

رقم الأعمال (العوائد المحصلة،
الفوائد الدائنة) 9000000

الفوائد المدينة (المدفوعة على
الأموال المقترضة) 4000000

صافي الفوائد المحصلة 5000000

(-) تكاليف التشغيل 3000000

(=) ربح التشغيل 2000000

(-) اقتطاع الضرائب 680000

(=) الربح الصافي 1320000

رقم الأعمال 20000000

تكلفة المبيعات 15000000

الهامش الإجمالي 5000000

(-) تكاليف تشغيل أخرى 3000000

(=) هامش التشغيل الصافي 2000000

(-) الفوائد المدفوعة ميزانية 400.000

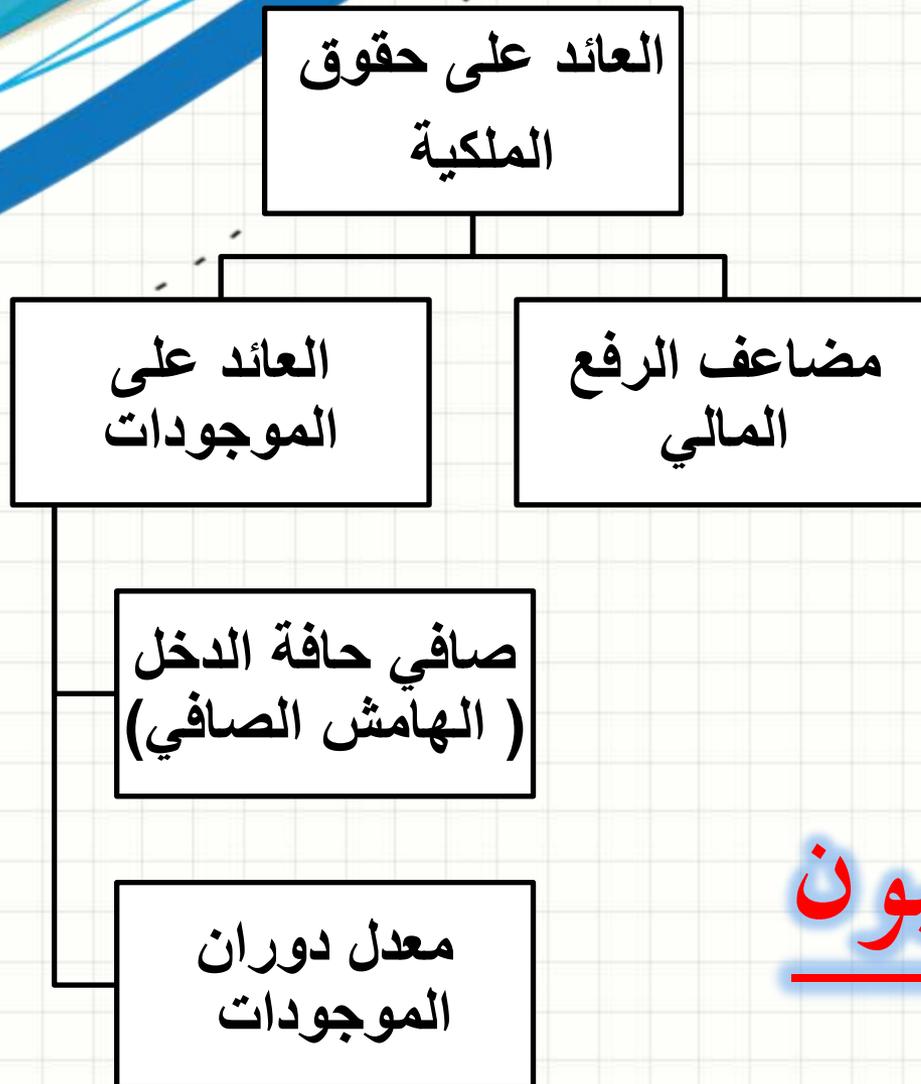
(=) الربح الخاضع للضريبة 1600000

(-) اقتطاع الضرائب (34%) 544000

الربح الصافي 1056000

مقارنة النتائج

النسب المالية	المؤسسة الاقتصادية	البنك التجاري
نسبة الهامش الإجمالي	25%	
نسبة الهامش الصافي	10%	5.6%
نسبة الربح الصافي	5.28%	14.7%
معدل دوران الموجودات	2 مرة	0.09 مرة
العائد على الموجودات	10.56%	1.32%
مضاعف الرفع المالي	2 مرة	14.3 مرة
العائد على الأموال الخاصة	21.12%	18.86%



نموذج دييون



Leverage

$$\text{ROE} = \text{ROA} \times \text{EM}$$



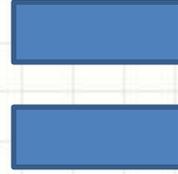
Return
on Equity



Return on
Assets

السيولة

سيولة أي مال
يتوقف على سهولة
تحويله إلى نقود



مبدأ السيولة العامة

سيولة العملية
الائتمانية

درجة ثبات الودائع

حجم التدفقات النقدية
التي تولدها العملية
التي طلب القرض من أجلها

حركة الودائع و نمط
هذه الحركة و سرعتها
خاصة حجم عمليات السحب،
معدل مكوث الوديعة

حساب مستويات السيولة

• نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

المستوى
الأول

• نسبة الرصيد النقدي

المستوى
الثاني

• نسبة السيولة العامة

المستوى
الثالث

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

$$\frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}} =$$

نسبة الرصيد النقدي

صيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري

ودائع + التزامات الأخرى

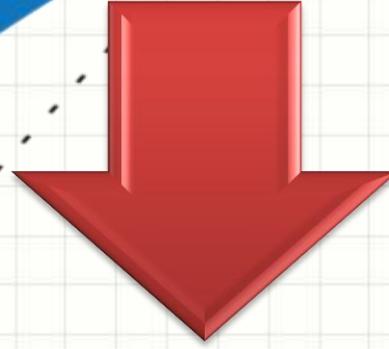
نسبة السيولة العامة

صيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري + الاصول شديدة السيولة
الودائع + التزامات أخرى

العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي

العوامل التي ترفع نسبة الرصيد	العوامل التي تخفض نسبة الرصيد	العوامل المؤثرة على فاعلية الرصيد
<ul style="list-style-type: none">- زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين.- زيادة الاقتراض من البنك المركزي- تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة.- سداد قروض منحت في وقت سابق- زيادة رأس المال.	<ul style="list-style-type: none">- زيادة سحب أصحاب الودائع.- تسديد القروض التي اقترضها من البنك المركزي.- تحقق رصيد مدين على البنك التجاري لصالح البنوك الأخرى نتيجة المقاصة.- زيادة المسحوبات النقدية نتيجة منح الائتمان.- تخفيض رأس المال .	<ul style="list-style-type: none">- تحويل العملاء لجزء من ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل.- تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي و بذلك تحرير جزء من الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

الربحية



السيولة



Max Π (هدف المسير بالبنك)

s/c : السيولة

الضمان

هدف المودعين

التحديات التي تواجه البنوك حاليا:

1

• التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي

2

• القوانين و التنظيمات و تغيراتها

3

• التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية
أي التغير في طبيعة العمل المصرفي

التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي

قدرة على الحصول على موارد مالية من العديد من الأسواق
المالية المنتشرة عبر العالم؛

تقلص حصة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية؛

تراجع الفارق بين سعر الفائدة الدائن و المدين ؛

تراء الأسواق المالية بالعديد من الأوراق المالية الجديدة و ادوات
الادخار؛



القوانين و التنظيمات و تغيراتها

أصبحت القوانين أكثر صرامة اتجاه عمل البنوك التجارية ؛

حيارة البنوك المركزية العديد من الوسائل المالية و التكنولوجية
للرقابة و الاشراف؛

سمح البنك المركزي للعديد من المؤسسات المالية غير
المصرفية العمل في المجالات المالية؛

التغير في القوانين طال كذلك الجانب الضريبي
لعمل البنوك التجارية؛

تحديد و تعريف ماهية و طبيعة الخدمات المالية التي تسمح البنوك التجارية تقديمها؛

القواعد و القوانين التي تحكم عمل البنوك التجارية و علاقتها بباقي المؤسسات المالية التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي؛

أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنوك التجارية سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة الدائنة أو المدينة؛

قيود خاصة بتوقيت تنفيذ العمليات المصرفية أي الوقت اللازم لتنفيذ العمليات المصرفية لفائدة العملاء؛

اعتبارات السيولة و تغطية المخاطر.



التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية

الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الحديثة في انجاز العمل المصرفي و تنفيذ العمليات؛

الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات و تحايلها؛

الابتكارات التكنولوجية في المجال البنكي؛

دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مجال عمل البنوك التجارية؛

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة على البنوك التجارية.

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية

ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل

احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

الاندماج المصرفي

تزايد مخاطر أنشطة غسل الأموال من خلال البنوك

تزايد حدوث الأزمات في البنوك